العدد (2068) السنة الثامنة - الأحد (13) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

نظلمهم.. ونظلم وكيل الوزير!!

■ إحسان شمران الياسري

لا أدري لماذا نتحاشى تسمية بعض مخلوقات الله بما درجنا على تسميتها (شعبياً)، فنلجأ إلى التسمية الفصيحة لها حتى عندما يكون السياق كله بالشعبي، فنظلمها ونظلم لغتنا الشعبية المعطاءة.

وأنا لا أدعو لتحويل كل المدونات الى الشعبية، بل أحترم ذلك النمط من البحث الذي يُكّرس المعنى والمدلول لتعظيم الفهم الجمالي للكلمة أو الاسم أو الاستخدام في سياقه..

فلو صرنا في الحديث عن القرية وبيت سيد مهدي ومضيف الشيوخ ودوابهم، فمن اليسير على القارئ المُحلّق بهذا الفضاء القروي الجميل، أن يستعذب تعبير (الهايشة) في الجملة بدلا من تعبير (البقرة)، مع الاعتزاز بالبقرة وباسمها ومنافعها..

لأنك لو جئت بهذا التعبير (البقرة) في الجملة الآتية، سيضحك منك كل أهل القرية والقرى المجاورة وصولاً لأقصى قرى كردستان والجنوب والبادية:

-(يا خوية وچان نوصل العصر لبيت أبو صالح، وآنه شلون تعبان وبس أريد أنهمدْ، وچان سيد مهدي يكلي كوم ودّي (البقرة) لبيت ابو راضي حتى ياخذونها الصبح للسوك يبيعونها بالجوبه)).

وهكذا في استخدامات أخرى نتحاشاها، لأسباب ظاهرها موضوعي، وباطنها غياب الشجاعة في ضخ الكلمة النافعة في وعائها المأمول!!.

فَخُذ مثلا كلمة (المُطي)، وجمعها (مُطايا)، ستجد إن وجودها في جمل معينة ضرورة لا فكاك منها. وأنا هنا وضعتُ الضمّة على الميم وليس الفتحة التي تُحيلنا الى مفهوم آخر جاءت منه بالأصل تسمية هذه الحيوانات الجميلة والمفيدة.

فكلمة (مُطي) لا تُغني عنها مليون كلمة (حمار) في بعض الجمل مُطلقا.. ومن أجل هذا اضطر مسؤول رفيع في الدولة لاستخدامها رغم انه يعمل في قطاع يخلق اللغة ومصطلحاتها وإعرابها وتصريفها.. فضلاً عن مسؤولية العاملين فيه عن بناء الاجيال (جيلاً بِمَدْرَجَة الفَخار فجيلا).

وعندما نشرت الصحف أخبار الحملة (الظالمة) التي شّنها المُدرسون والمُعلمون عليه، لم تستخدم (الصحف) التعبير الذي وصف به العاملين في هذا القطاع، بل استخدمت التعبير (المرادف) له، فأفقدته قيمته ومقاصده!!.

يقول الدكتور (جمال العتابي): إن أحد الشيوخ في العهد المُباد، ممن يترشح في كل الدورات الانتخابية لتمثيل اللواء في مجلس النواب، ابلغ بان الباشا نوري السعيد لا يُريده في هذه الدورة، بل يُريد أن يترشّح أحد أولاد أخيه لتمثيل اللواء بالمجلس.. فقال الشيخ منزعجاً ومستنكراً للمتصرف الذي أبلغه رغبة الباشا:

بيك، سلّملي على الباشا.. شنهي الغضية..

شو إذا بالعشاير، همه أولاد أخوي وآنه الشيخ.. وإذا بالحلال والكاع، آنه عندي أكثر منهم.. وإذا بالفهم، تره كِلها مُطايا !!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المالكي: لن نغادر إلاّ عبر صناديق الاقتراع

برلمان بلا معارضة.. حكومة بلا فعالية

استكمالاً للمشهد السياسي المهلهل، ينفضّ لقاء رئيس الوزراء المالكي مع مجلس النواب بلا نتائج، فيعلّق المجلس أعماله إلى اجتماع قادم. فلا المالكي قدم وزراءه الامنيين " الدفاع والداخلية والامن الوطني " ولا تمكن الطرفان من مناقشة مطالب المتظاهرين واقتراح قوانين أو برامج للخروج من الأزمة !!

الذي حصل هو تكرار لمشاهد من المناكفات والمصادمات والتوترات أفضت في النهاية الى " اتفاق" عدم الاتفاق، وهي حالة تقليدية اتّسم بها المشهد السياسي العراقي منذ أن ذقنا طعم البرلمان المنتخب خارج فعاليات الحزب الواحد.

■ عامر القيسي

من بديهيات الحياة الديمقراطية أن تكون في البرلمان معارضة قوية بإمكانها سحب الثقة من أي حكومة وإسقاطها إذا لم يكن أداؤها بمستوى برنامجها المقدم للبرلمان والذي اخذت تفويضا من اعضائه للانطلاق به. في مشهدنا السياسي شاهدنا صناديق اقتراع وقوائم انتخابية وتعرفنا على حسنات المفتوحة والمغلقة وسيئاتهما معا، قرأنا وسمعنا برامج مختلفة لكتل متنافرة لكننا لم نشد معارضة حقيقية تطيح بالحكومات المقصرة، أو تلك التي تسترخي على كراسيّ المكاتب الوزارية متمتعة بالامتيازات بانتظار الدورة الانتخابية القادمة.

وهذا ما أكده رئيس الوزراء نوري المالكي، الخميس، من أن الحكومة والبرلمان في البلاد لن يتغيرا إلاّ عبر الانتخابات، وفي حين أعلن أنّ حكومته أنجزت برنامجاً إصلاحياً يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حذّر من عدم قدرتها على إيجاد تخصيصات للمشاريع في حال استمرار التوظيف داخل المؤسسات الحكومية.

وقال إن "التظاهرات حق دستوري للمواطنين للتعبير عن آرائهم والحكومة تحترم ذلك الحق"، مؤكدا أن "أعضاء الحكومة والبرلمان جاءوا عبر صناديق الاقتراع ولن يخرجوا منها إلاّ عبرها كما يقتضيه التبادل السلمي للسلطة".

لكن الانتقادات وجهت لبرنامجه من كتلة الاحرار والمجلس الاعلى الاسلامي "وهما من حلفاء المالكي" وبعض المستقلين الذين اعتبروا ورقة الإصلاح التي طرحها رئيس الوزراء نوري المالكي خلال الجلسة لم تتضمن جذر المشاكل إنما اكتفت بتلميعات لواقع الحكومة، معتبرين أن الواقع السياسي في العراق هو عبارة عن كتل "متغانمة" على السلطة، بالإضافة إلى محاولات التستر على واقع الفساد في البلاد". وقال طارق الهاشمي على لسان مدير مكتبه عبد الإله كاظم "إن خطاب رئيس الوزراء خلال استضافته في مجلس النواب يوم الخميس، تضمن مجاملات وتهدئة وكان بعيدا عن الحلول الواقعية للمشاكل التي يعانيها المواطنون في جميع محافظات العراق".

هذا الانتقاد لبرنامج المالكي بالإمكان توجيهه إلى تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة والمكلفة ببحث الازمة " احتجاجات الجماهير" وتقديم مقترحات عملية لتلبية مطالب المتظاهرين، فتمخض الجبل، إذا كان ثمة جبل، فولد فأراً. المقترحات " العملية "المقدمة يعرفها كل مواطن، فقد أتت عامة وهلامية وتفتقر الى أيّ " عملياتية "لحلحلة الازمات. فالتقرير يتحدث عن " توفيرالطاقة الكهربائية " وتحسين البطاقة التموينية " و حل أزمة السكن " و" تحسين الخدمات البلدية "و" توزيع عادل للمنتجات النفطية " و"تفعيل الإصلاح الاقتصادي " وكأنما هناك إصلاح ليحتاج الى تفعيل !! هذه نماذج من " حلول" اللجنة المؤقتة وبإمكان القارئ أن يتواصل معها على هذا المنهج.

هذه الصورة كانت متوقعة حسب مصادر سياسية والتي أكدت " أن الجو المحتدم سيكون نتيجة طبيعية لظروف الاحتجاج التي تمر بها البلاد " ورغم دفاع أحد نواب التحالف عن المالكي الذي قال في تصريح صحفي "من المتوقع أن تشهد الجلسة شداً وتحاملاً من قبل بعض الاطراف النيابية على المالكي" فيما عبّرت نائبة عن أسفها عمّا وصفته بالسيناريو والإخراج الضعيف لجلسة استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي اعتبرته لا يلبي طموح الشعب العراقي لاسيما المتظاهرين والشهداء الذي سقطوا خلال عملية التظاهر،، مبينة انه خلال جلسة استضافة المالكي رفض رئيس البرلمان اسامة النجيفي إعطاء الحديث إلى أغلب أعضاء مجلس النواب بحجّة ان الاسماء الموجودة لديه ليس فيها الا رؤساء الكتل، متسائلة في الوقت عينه إذا كان الأمر هكذا فلماذا لا تكون هنالك جلسة مصغرة تقتصر على الأشخاص المعنيين؟ ولماذا تسمى هذه جلسة برلمان؟ وهل معنى ذلك ان لادور لاعضاء البرلمان؟.

. بعض المدافعين أرادوا ان يستعرضوا "قوّة" الحكومة عندما قالوا "ان الجلسة بطلب من المالكي نفسه " كي لاتبرز صورة المالكي كما لو أنه في موقع الاتهام وإنه جاء إلى البرلمان دون الحاجة الى استضافته ! الكتل البرلمانية تقاسمت كيكة السلطة وغلّفت وعودها الانتخابية راكنة إياها على رفوف النسيان أو الاستخدام المبرمج في الصراعات السياسية الجارية تحت قبّة البرلمان وخارجه، وبذلك تخلّص المالكي من كاهل المعارضة القوية داخل البرلمان والتي من المحتمل ان تقدم مشروع سحب الثقة منه عندما تقتضي الحاجة السياسية ذلك ،أو محاولات الحصول على مكاسب من خلال التلويح بورقة سحب الثقة من الحكومة في اللحظات الحرجة التي تمر بها حكومة المالكي أمام الضغوطات الشعبية.

المعارضة الحقيقية انبثقت من الشارع، ومحاولات التهدئة ستذهب في مهبّ المئة يوم التي منحها المالكي لوزرائه من أجل " تعديل" الامور وحلحلة الازمات التي مضى استفحالها في الحياة العراقية عقوداً من الزمن.

المعلقون يعتقدون ومعهم المراقبون للشأن العراقي، إن المهلة تعطى لمسؤولين أكفاء يستطيعون الإنجاز، وليس لشريحة من المسؤولين المتخمين بالامتيازات والغارقة مؤسساتهم بالفساد والمفسدين، والذين يعتقدون ان الموقف من الأزمات هو موقف" شخصي" !! وإن هذا النمط من المسؤولين لو منحتهم مئة عام وليس مئة يوم فان المواطن سيحصد النتيجة نفسها ويكون كمن يغرف الماء بمنخل.

المئة يوم لم ولن تهدّئ الشارع الذي واصل اعتصاماته في بغداد والمحافظات الاخرى التي امتدت الى محافظات كردستان التي كانت الى فترة قريبة بعيدة عن أجواء التوترات الاجتماعية والسياسية. المئة يوم نوع من المزح الثقيلة التي يتداولها الشارع المحتج والمتخم بالعاطلين عن العمل والمتقاعدين والشباب الذين فقدوا اي فرصة بالحياة للارتباط بالمستقل والنساء المهمشات والإعلاميين الذين يراد تكميم أفواههم ومصادرة حرياتهم في التعبير والنقد، والذين وضعوا اصابعهم على الجراح عندما طالبوا بطرد أو إقالة واستقالة الفاسدين لكي يتسنى لقطار الإصلاح الانطلاق من محطته الاولى التي مايزال يراوح فيها.

وبدلاً من ان يستثمر المالكي فرصة انبثاق شارع المعارضة للضغط على خصومه السياسيين، وهم كثر، من أجل تخفيف الضغط عليه، بل ووضع العراقيل امام انطلاق حكومته، فإنه انهال عليهم بالهراوات والرصاص وترعيب المروحيات، ليمنح الفرصة للآخرين !! وواصل السيد المالكي ارتباكاته السياسية، بنصيحته للشيوعيين برفع اليد عن تظاهرات الاحتجاج، ومن ثم إرسال همراته إلي مقرّيهما، السياسي والاعلامي، " بعد أن قدموا له نصيحة مقابلة باحتضان الجماهير ومطالبهم والخروج من الازمة بيد الناس وليس بيد سياسيي المحاصصة وتقاسم السلطة والامتيازات " لإنذارهم بضرورة تخلية المقرين لإعادة أصولهما إلى الدولة، في وقت يعرف فيه السيد المالكي والمواطن البسيط اماكن ومساحات البنايات والفلل والقصور والساحات التي تستولي عليها الاحزاب المتنفذة في السلطة من دون عقود وعلى " عينك ياتاجر " وبذلك يسجل رئيس الوزراء المنتخب سابقة خطيرة في العقوبات السياسية، تحت يافطة القانون وتطبيقاته، التي توجهها حكومة منتخبة في مشهد سياسي من المفترض أن يكون ديمقراطياً.

هناك فرص تضيع وأخرى يجري اصطيادها في الماء العكر في جوّ سياسيّ محاصصاتيّ من الطراز الرفيع، والنتيجة برلمان بلا معارضة وحكومة بلا فعالية وتشبّث بالسلطة حتى موعد الاقتراع القادم !!

العلمانية

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلاً لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

■ غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

(الجزء السابع)

ولا تزال (الدعامة) المسيحيّة، حتى هذه الآونة، قويّة جداً ولا سيّما في فلاندر، ولكن لا بدّ أيضاً من أخذ عملية الدنيوة التي نَفَذت إلى المؤسّسات والذهنيّات الكاثوليكيّة بعين الاعتبار: تشهد عليها بصورة خاصّة حركة المقاومة الشديدة المعاصرة، في قلب الكاثوليكيّة نفسها، لمواقف البابا يوحنّا بولس الثاني في ما يخصّ الأخلاق الجنسيّة والأسريّة. العلمانيّة، بدورها، والتي غدت طرفاً فاعلاً في مجتمع تعدّدي، شكّلت إن صحّ القول (دعامتها) الخاصّة.

بدت هذه الدعامة هشّةً إلى حدّ ما نظراً لضعف سنادها المكوّن من الليبراليّين والاشتراكيّين الذين كانوا لوقت طويل منقسمين حول المسألة الاجتماعيّة (شكّل الاشتراكيّون (دعامتهم) الخاصة الأقلّ متانة من دعامة الكاثوليك). وهم اليوم، مع ذلك، يحكمون معاً وقد نحّوا الاشتراكيّين-المسيحيّين (مذذاك، (المركز الديموقراطيّ الإنسانيّ)) إلى صفّ المعارضة. يبقى أن الحركة العلمانيّة قد حقّقت في هذا الميدان انتصارات لا تمارى: اعتراف الدولة، في عام ١٩٧٠، بـ (الطوائف الفلسفيّة اللامذهبيّة)، تمويل (دُور العلمانيّة) ابتداء من ١٩٨١، إنشاء ملاك من مستشارين أخلاقيّين، تدفع الدولة أجورهم، للعمل لدى القوات المسلحة في عام ١٩٩١، وأخيراً، تعديل الدستور في عام ١٩٩٣، وتغيير المادّة ١١٧ (المادّة ١٨١ في الترقيم الجديد) التي تتعلّق بتلقّي الإكليروس أجوراً من الدولة: فـ (مندوبو المنظمات التي يقرّها القانون والتي تقدّم مساعدة معنوية وفق تصوّر فلسفيّ لا مذهبيّ) ستدفع لهم الدولة مذ ذاك، هم أيضاً، أتعاباً. باختصار، بدل أن تكون العلمانيّة البلجيكيّة جزءاً من تعريف الدولة نفسه (من الـ res publica، بمعنى الشأن العامّ، (شأن) يخصّ الجميع، يخص الشعب laos بكليّته) فإنّها تشكّل اليوم (دعامة) (لا تزال مع ذلك في مرحلتها الجنينيّة المبكّرة).

لقد دخلت العلمانيّة في لعبة التعدّدية، الأمر الذي انتقده بعضٌ من أنصارها: أفليس هذا إن صحّ التعبير، كما أكّدوا، (ديناً زائداً على الحاجة)؟ هل يمكن بسهولة وبساطة تحويل العلمانية إلى أحد مركّبات المجتمع الإيديولوجية في حين أنها يجب أن تشكل الأساس فيه؟ ألم يعقد العلمانيّون صفقة المغبون بقبولهم وضع أنفسهم شكليّاً في مستوى الأديان نفسه، ممّا أعطى شرعيّة جديدة لمراكز الكاثوليكيّة التي لا تزال تتمتّع بقوّة كبيرة؟ سيغدو في الواقع صعباً من الآن فصاعداً رفض النظام بمجموعه: إنّ دفع أجور لرجال الدين كان يمكن أن يشكّل حجّة مقنعة للعلمانيّين في مواجهة الفصل غير الكافي بين الكنيسة والدولة طالما لم يكونوا هم أنفسهم يتقاضون أجوراً (سيتقاضون منذ الآن في شروط معيّنة بموجب المادّة ١٨١ الفقرة ٢ من الدستور المعدّل).

لا يمكن لأحد أن يكون في (الداخل) وفي (الخارج) في آن، يندّد بنظام يشارك هو نفسه فيه. أجل، إنّ حريّة الضمير في بلجيكا، كما هو الحال في البلدان الأوروبيّة الأخرى، بالطبع، مكفولة ومحترمة تمام الاحترام، ولكن التسوية التي أدّت إلى (دسترة) الحركة العلمانيّة مثقلة بالالتباسات. هذه الالتباسات على كلّ حال ليست حديثة العهد: يتعلّق الأشدّ حساسيّة بينها بتعليم الأخلاق العلمانية، الذي أسّسه الميثاق المدرسيّ إلى جانب التعليم الدينيّ في المدارس العامّة. إذ ينبغي اختيار واحد من الاثنين في الواقع؛ أو تجسّد العلمانية نوعاً من الأخلاق المدنيّة التي ينبغي تعليمها للجميع. الحذر، بطبيعة الحال، يفرض نفسه بشأن موضوع قابل للتحويل بسهولة إلى غايات تلقين ووعظ عقائديّ، ولكنّ التنشئة المواطنيّة تبدو في الوقت نفسه جوهريّة، وهذا يدعو بالتالي إلى شرح ومناقشة رهانات العلمانيّة، التي تصلح للجميع، كاثوليك، غير مؤمنين، وسواهم.

إنّ حصر درس الأخلاق العلمانيّة في درس لـ فئة من الطلاّب، ومنافس، فضلاً عن ذلك لدروس الدين، يفرض مشكلات مريعة في الترابط الثقافيّ. فكل شيء يجري في الحقيقة وكأنّه لا بدّ من التمييز هنا بين تعليم شامل للأخلاق، مخصّص لغير المؤمنين، لأصحاب الفكر الحرّ- بإيجاز، لأولئك الذين يريدون التوجّه في الحياة بالاستعمال الحصري لعقل أكثر اعتدالاً وأقلّ بروميثيوسيّة ممّا اعتُقد أو خُشي في القرن التاسع عشر من جهة، وتعليم يرتكز على المسألة الفلسفيّة في فصل الكنيسة عن الدولة، وهو التعليم الذي يجب توفيره للجميع، من جهة أخرى. أجل، هناك أسباب تاريخيّة اعتُبر غيرُ المؤمنين بموجبها لسانَ حال علمنة المجتمع والدولة في مواجهة كاثوليكيّة رُفضت فيهما لفترة طويلة.

ومع أنّهم قد وجدوا إلى جانبهم، في تلك المعركة، بروتستانت ويهوداً بل وبعض الكاثوليك الطليعيّين، فقد أصبح العديد من الكاثوليك اليوم من الموالين لفكرة دولة للشعب بأجمعه ويعبّرون بكلّ وضوح عن معارضتهم السلطات الرومانيّة عندما يتعرّض مثل هذا المكتسب (المرتبط في أذهانهم من وجوه عديدة بالانجازات الكبرى التي أحرزها المجمع الفاتيكاني الثاني) للخطر بسبب التطور الراهن للسلطة العقائديّة.

٢- إسبانيا - كذلك جسّدت إيطاليا وإسبانيا، وهما بلدان يتمتعان بتقاليد كاثوليكيّة راسخة، منهج العلمنة: إنهما لم تتحوّلا إلاّ مؤخراً باتجاه وضع يفرض فصلاً أكبر بين الكنيسة والدولة. لقد عُلمنت إسبانيا ما بعد فرانكو، منذ ١٩٧٥، بصورة جذريّة (ولكن الحركة كانت قد بدأت قبل موت فرانكو، بفضل قسم من رجال الإكليروس (التقدميّين)، الذين كانوا يتّبعون تعليمات المجمع الفاتيكانيّ الثاني). أقام دستور ١٩٧٨ فصلاً بين الكنيسة والدولة ((لن يكون هناك أيّ دين بمثابة دين دولة))، ثمّ أعلنت الحريّة الدينيّة في قانون ١٩٨٠ الأساسيّ، ولم يعد التجديف وتدنيس المقدّسات محظورين قانوناً. غير أنّ هذا الفصل كان متلازماً مع الحفاظ على (موقع خاصّ) للكنيسة. تسوية كتلك نجمت عن عزم إسبانيا ما بعد فرانكو على إقرار السلام، ورفضها، وهو في المحصّلة رفضٌ غايةٌ في الحكمة، كلّ ما قد يعرّض البلاد لخطر الاحتراق ثانية في أتون الحرب الأهليّة: ذلك أنّه إذا كان دستور ١٩١٢ قد أعلن أنّ الكاثوليكيّة هي الدين الأوحد للأمّة وحظر ممارسةَ أيّ دين آخر، فقد تبنّى الجمهوريّون بدورهم سياسةً شديدة المعارضة لتدخّل الإكليروس في شؤون الدولة، توّجوها، إن جاز لنا القول، بقانون حول... عدم وجود الله. لم يُرَد إذن، بعد موت فرانكو، إشعالُ نار الحرب الأهليّة من جديد.

وبناء عليه، فالكنيسة جزء لا يتجزّأ من الهوّية الإسبانيّة الجديدة، مع القبول، بطريقة قسريّة نوعاً ما، بالتحديث وبحريّة الضمير المطلقة. من المؤكّد أنّ الكنيسة لا تزال، في مستويات أخرى، تجد نفسها في وضع نزاعيّ مع تيّارات التحديث؛ لكنّ هذا لا يمنع من أن إسبانيا، بالنظر إلى ماضيها، قد حقّقت نجاحاً باهراً في الخروج من الفرانكويّة خروجاً سلميّاً هادئاً، وفي حلّ مشكلة وضع الكنيسة القانوني التي كانت تشكل المحور فيها.

٣- إيطاليا- أمّا بالنسبة إلى إيطاليا، فقد وقّعت الدولة الإيطاليّة والفاتيكان في العام ١٩٨٤ (معاهدة دينيّة جديدة). لقد ألغت تلك المعاهدة مبدأ اعتبار الكاثوليكيّة دين دولة. كان الوضع في إيطاليا، في الواقع، حتى ذلك التاريخ، يلفّه الغموض: إذ وضعت اتّفاقات لاتران Latran التي أبرمت بين موسوليني والبابا في عام ١٩٢٩ نهاية لوضع (السجين الطوعي) لخليفة بطرس٢ في قصور الفاتيكان، ولكن لقاء إقرار الكاثوليكيّة كدين دولة؛ ومع ذلك فإنّ دستور ١٩٨٤، الذي أدرجت فيه تلك الاتّفاقات، كان يعلن في الوقت ذاته أنّ (الدولة والكنيسة مستقلّتان وتتمتّع كلّ منهما بالسيادة التامة). اعترف الدستور إذن بالحريّة الدينيّة، ولكن تلك الحريّة بقيت مقيّدة باتفاقات ١٩٢٩ التي كانت لا تزال سارية المفعول.

ولم تعطِ المحكمة الدستوريّة الأولويّة للمعاييرِ الدستوريّة على المعايير الوئاميّة إلاّ في عام ١٩٧١، قبل أن تحلّ (المعاهدة الدينيّة الجديدة) في عام ١٩٨٤ المسألة تماماً. وكان الطلاق والإجهاض قد أبيحا قانونيّاً في عام ١٩٧٠- ولكن التجديف ما انفكّ يُعتبر جنحةً يعاقَب عليها في إيطاليا. خلاصة القول، لقد أخذت الكنيسة، كما في كل مكان آخر في الديموقراطيات العصريّة، تفقد رويداً رويداً سلطانها على الحياة الأخلاقيّة للأفراد، غير أنّها حافظت على مواقع قوّة في البلاد، والفضل في هذا يعود بخاصّة إلى الديموقراطيّة المسيحيّة، التي ظلّت في السلطة بصورة متواصلة حتى سقوطها الأخير تحت ضربات عمليّة الأيدي النظيفة.

٤- اللوكسمبورغ- يكفل دستور ١٨٦٨ في دوقيّة لوكسمبورغ الكبرى الحريّة الدينيّة؛ كما يتلقّى رجال الدين مرتّبات من الدولة. تعيش اللوكسمبورغ، على غرار بلجيكا، في ظلّ نظام الديانات المعترف بها (الكاثوليكيّة، البروتستانتيّة، الأورثوذكسيّة، اليهوديّة). وهناك تقليد قديم العهد يقضي بإعطاء التربية الدينيّة في المدارس العامّة، تحكمه اتفاقيّة أبرمت في عام ١٩٩٧ بين وزارة التربية الوطنيّة ورئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة. ولكن المجال مفتوح أمام أهالي الطلبة للاختيار بين درس تعليم الدين الكاثوليكيّ ودرس في الأخلاق. كما تتلقّى المدارس الخاصّة، وكذلك المدرسة الإكليركيّة الكاثوليكيّة، دعماً ماليّاً من الدولة.

٥- البرتغال- يكفل دستور ١٩٨٢ حريّة الضمير. الكنيسة والدولة منفصلتان. ولا يسمح للأحزاب السياسيّة باستخدام أسماء أو رموز ذات ارتباط بدين معيّن؛ كما ينبغي على النقابات أن تكون مستقلّة عن المنظّمات الدينيّة. وقد أوجد قانون ٢٠٠١ حول الحريّة الدينيّة إطاراً شرعيّاً للأديان (الرسميّة القائمة) في البلاد منذ ثلاثين سنة على الأقلّ، أو تلك التي اعتُرف بها دوليّاً منذ أكثر من ستين عاماً. تحافظ الكنيسة على اتّفاق منفصل مع الدولة، بموجب معاهدة ١٩٤٠ الدينيّة.

وقد أُدرج درسٌ اختياري تحت اسم (دين وأخلاق) في منهاج المدارس الثانويّة العامّة. ولكنّ الكنيسة الكاثوليكيّة ما برحت بوجه عامّ تنعم بمعاملة تفضيليّة معيّنة: فوحدهم المرشدون الروحيّون الكاثوليك، على سبيل المثال، يتلقّون أجوراً من الدولة.

٦- النمسا- الدستور النمساويّ يكفل حريّة الضمير؛ أمّا وضع المنظّمات الدينيّة فيخضع لحكم (قانون الاعتراف) بالكنائس الصادر في عام ١٨٧٤. تعترف الدولة النمساويّة رسميّاً بالكنيسة الكاثوليكيّة وباثنتي عشرة منظّمة دينيّة أخرى؛ ويحقّ لهذه المجموعات بصورة خاصّة مشاركة الدولة في جباية الضرائب. وقد صدر في عام ١٩٩٩ قانون اعترف كذلك بـ (مجموعات طائفيّة)، غير أنّها لم تعطَ من الحقوق ما تتمتّع به الأديان المعترف بها.

تمنح الدولة إعانات ماليّة للمدارس الخاصّة التابعة لهذه أو تلك من الديانات المعترف بها. وهي تقدّم دعماً جزئيّاً للتعليم الدينيّ في المدارس العامّة، ولكن فقط في ما يخصّ الأديان الأخيرة. وسنرى في الفصل التالي أنّ النمسا تحافظ، كبلدان أخرى في الاتّحاد الأوروبيّ، على قانون يحظر التجديف. ولا تزال المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان حتى الآن تأبى النظر إلى مثل تلك القوانين باعتبارها مناقضة للاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان.